معركة الأمم المتحدة: التعادل بالنقاط بانتظار الضربة القاضية

غسان العطية

جاء خطاب الرئيس بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة حسما لخلاف في أوساط الإدارة بين تيار يقوده نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد الداعي للتحرك خارج الأمم المتحدة وعدم التعويل على عودة المفتشين الدوليين كأسلوب لإزالة خطر صدام حسين وتحمل نتائج انتقادات الداخل والحلفاء ، وتيار وزير الخارجية باول وقوى جمهورية داخل الكونغرس وخارجه (جيمس بيكر, سكوكروفت) تدعو إلى استنفاذ دور الأمم المتحدة قبل أي عمل رغم ما في ذلك من خطر التسويف واستجابة بغداد من باب المراوغة.

فالخطاب حاول الجمع بين حسنات التيارين: تحاشى ذكر المفتشين الدوليين ووسع دائرة المطالب الأمريكية لتشمل حزمة قرارات (16 تحديدا) لم تلتزم بغداد في تنفيذها, بدءاً من قرار 688 الخاص بالحقوق الإنسانية والسياسية للعراقيين, وعودة الأسرى والممتلكات الكويتية, وغيرهما من التزامات.

طرح الرئيس بوش الموضوع العراقي من باب تحميل الأمم المتحدة المسؤولية, وان لم يشر علنا إلى تغيير النظام العراقي, إلا انه كان واضحا في اعتبار عجز الأمم المتحدة في فرض تنفيذ قراراتها على النظام العراقي يعني ضوءاً اخضرا لتحرك أمريكي منفرد.

سجلت ردود الفعل الأولى لخطاب بوش انتصارا أمريكيا عندما أعلنت دول عدة منها السعودية ومصر بأنهما سيضطران لدعم إي عمل عسكري صادر عن مجلس الأمن إذا لم يستجيب العراق لقراراته.

ولم تكن المفاجئة في تغيير الموقف العراقي ولكن في السرعة التي تم فيها, فبعد مضي أربعة أيام فقط من إعلان طارق عزيز عن إصرار حكومته على ربط عودة المفتشين الدوليين برفع العقوبات وغير ذلك, عاد ليوافق دون شرط على عودتهم. فالتراجع العراقي جاء قبل تمكن مجلس الأمن من إصدار قرار جديد بشأن خرق العراق لالتزاماته بما أعاد الانقسام لصفوف مجلس الأمن وذلك بتصريح المسؤولين الروس والفرنسيين بعدم الحاجة ألان -بعد موافقة العراق- إلى قرار جديد لمجلس الأمن وبذلك حقق التراجع العراقي نصرا دبلوماسيا ولكنه سيبقى مؤقتا.

فالولايات المتحدة وبريطانيا يصران على إصدار قرار جديد يتعامل مع نزع السلاح الشامل للعراق وليس مجرد عودة المفتشين, بخاصة وإن عودة المفتشين كما هو الحال اليوم سيتم تحت سقف قرار مجلس الأمن 1284 الصادر في ديسمبر 1999 الذي اقر في أجواء سياسة الاحتواء للإدارة الأمريكية السابقة, وتضمن الكثير من التسهيلات لكسب تعاون العراق آنذاك.

فبموجب القرار 1284 تحتاج لجنة التحقيق والتفتيش (انموفيك) أسابيع لاعتماد التفاصيل اللوجستية لانتقال المفتشين للعراق, وبعد ذلك ستحتاج إلى ستة شهور لتقديم تقريرها الأولى حول خطة العمل لتتبعه بتقرير بعد حوالي العام عن مدى استجابة بغداد وتعاونها مع المفتشين أو عدمه.

ان مثل هذه الفترة الطويلة تعطل عمليا التحرك الأمريكي العسكري بخاصة اذا ما حل الصيف الأمر الذي لا يتناسب مع الحاجة لارتداء ملابس خاصة ضد خطر الأسلحة الكيماوية.

فواشنطن لم تشارك الأمم المتحدة في الشأن العراقي لتحاشي المواجهة مع بغداد, بل أرادتها عاملا مساعدا. وتبقى واشنطن -حسب مصادر أمريكية واثقة- من إقناع أعضاء مجلس الأمن باستصدار قرار جديد وذلك لسبب بسيط جاء في خطاب بوش في الجمعية العامة عندما اعتبر فشل الأمم المتحدة في تحمل مسؤولياتها تصبح الولايات المتحدة حرة بالتصرف ولو منفردة, وهذا يعكس القناعة التي سبق لوزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر إن كتبها (واشنطن بوست 26 أب 2002) بقوله: "كما سيطرح البعض ان هذه الرؤية قد توفر لصدام حسين مخرجا لأنه قد يقبل الإذعان ثم يبدأ فيما بعد بإتباع أساليب (الخداع والتراجع) التي استخدمها أبان برنامج التفتيش السابق. وحتى لو حدث ذلك فيجب إن لا يعيق حركتنا. ومتى ما بادر بإتباع مثل هذه الأساليب وسيكون علينا إن نستخدم الوسائل الممكنة لتغيير النظام. وخلال مناقشات مجلس الأمن سيتوجب على المجتمع الدولي إدراك إن هذه ستكون سياستنا".

ففي هذا الإطار يعتبر وزير الخارجية الأمريكي باول التراجع العراقي دليلا على نجاح الضغط الأمريكي, الأمر الذي يجعل من المزيد منه ضروري لتنفيذ كافة القرارات بما فيها قرار عودة المفتشين لان موافقة بغداد على عودتهم لا تعني موافقتها على حرية عملهم وتحركهم, وبدلا من انتظار ممارسة بغداد للعبة القط والفار مجددا لابد من صدور قرار جديد لمجلس الأمن يعالج مثل هذا الاحتمال وطبيعة الرد دون انتظار قرار جديد لمجلس الأمن, ان مثل هذا القرار سيعيد المبادرة لواشنطن بعد خسارتها مؤقتا نتيجة قرار التراجع العراقي.

ان أعضاء مجلس الأمن, وبالذات ألدائمي العضوية, إمام موقف محرج لان عدم استجابتهم للرغبة الأمريكية في استصدار قرار جديد يتجاوز ثغرات القرار 1284 ويحدد كافة التزامات العراق الناقصة التنفيذ, إضافة للإشارة لنتائج أي تلكؤ عراقي ستعتبره الولايات المتحدة فشل للأمم المتحدة وبالتالي من حقها التصرف منفردة كما جاء في خطاب الرئيس بوش.

ان خسرته الإدارة الأمريكية مؤقتا على صعيد الأمم المتحدة تحول إلى كسب على صعيد الكونغرس الذي اعتبرت الغالبية من الحزبين ان الإدارة أوفت بالتزامها مشاركة الكونغرس والأمم المتحدة وبات الاستعجال بتبني

قرار يخول الرئيس باستخدام القوة من اجل التغيير في العراق ضرورة كتعبير عن التفاف الكونغرس حول الرئيس في مواجهة التلكؤ في مجلس الأمن.

ان صدور مثل هذا القرار من قبل الكونغرس سيعزز موقف الإدارة الامريكية في التعامل مع مجلس الأمن ويحسن من فرص إصدار قرار جديد لمجلس الأمن أكثر تشددا، الأمر الذي يعيد الكرة مجددا في ملعب صدام حسين في وقت تستمر الاستعدادات الأمريكية والبريطانية في حشد قواتهما تحسبا لشن حرب ضد العراق في نهاية هذا العام أو في مطلع العام القادم, فلأول مرة تنتقل الطائرات (B2) العملاقة التي تصل كلفة الواحدة منها مليارى دولار إلى خارج الولايات المتحدة لتستقر في قاعدة دياغو غارسيا في المحيط الهندي بالقرب من الخليج. كما غيرت واشنطن من أسلوب تعاملها مع مناطق الحظر الجوي بضرب المطارات ومراكز القيادة والسيطرة بعد ان كانت توجه ضرباتها للبطاريات والمضادات المتحركة, ففي خلال الفترة بين 6-16 أيلول هاجمت الطائرات الأمريكية خمسة مواقع في جنوب العراق بما فيها الدفاعات الجوية ومركز الاتصالات في قاعدة الطليل بما يسهل ويمهد الطريق لضربة جوية أمريكية قادمة. كما سينتقل حوالي 600 من ضباط التخطيط التابعين للجنرال فرانك إلى قطر كتعزيز لمواقع القيادة الأمريكية في المنطقة. هذا وسيباشر حوالي إلفين من قوات المارين الأمريكية تدريباتهم (الروتينة) في الكويت قريباً. كل ذلك استعدادا لضربة تطيح بالنظام العراقي.

نص الرسالة العراقية للأمين العام للأمم المتحدة بقبول عودة المفتشين الدوليين بدون شروط

الأمم المتحدة ـ رويترز 17 ايلول 2002: في ما يلي نص الرسالة التي سلمها وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الليلة قبل الماضية واعلن فيها العراق قبوله العودة غير المشروطة لمفتشي الاسلحة التابعين للامم المتحدة:

عزيزي الامين العام يشرفني ان اشير الى سلسلة من المناقشات عقدت بين سعادتكم وبين حكومة جمهورية العراق بشأن تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة حول المسألة العراقية والتي عقدت في نيويورك في السابع من مارس والثاني من مايو (ايار) وفي فيينا في الرابع من يوليو (تموز) عام 2002. وايضا الى المحادثات التي عقدت بمكتبكم في نيويورك في الرابع عشر والخامس عشر من سبتمبر عام 2002 بمشاركة الامين العام للجامعة العربية (عمرو موسى). ويسعدني ان ابلغكم بقرار حكومة جمهورية العراق بالسماح بعودة مفتشي الاسلحة التابعين للامم المتحدة للعراق دون شروط. واستجابت حكومة جمهورية العراق بهذا القرار لمناشدتكم ومناشدة الامين العام للجامعة العربية وكذلك مناشدات دول عربية واسلامية واخرى صديقة.

وأقامت حكومة جمهورية العراق قرارها بشأن عودة المفتشين على رغبتها في اكمال تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة وعلى تبديد اي شكوك بان العراق مازال يحوز اسلحة دمار شامل. كما يعتمد هذا القرار على بيانكم امام

الجمعية العامة في 12 من سبتمبر عام 2002 بان قرار حكومة جمهورية العراق يمثل الخطوة الاولى التي لا غنى عنها نحو تأكيد ان العراق لم يعد بحوزته اسلحة دمار شامل وايضا في السعي نحو حل شامل يشمل رفع العقوبات المفروضة وفي الوقت ذاته تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بما فيها القرار 687 لعام 1991. ولبلوغ هذه الغاية فان حكومة جمهورية العراق مستعدة لمناقشة الترتيبات العملية الضرورية للاستئناف الفوري للتفتيشات. وفي هذا الاطار تؤكد حكومة جمهورية العراق من جديد على اهمية التزام كل الدول الاعضاء بمجلس الامن والامم المتحدة باحترام السيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي للعراق كما تنص عليه قرارات مجلس الامن ذات الصلة والمادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة. سأكون ممتنا لو لفتم انتباه اعضاء مجلس الامن لهذه الرسالة.

سيادة الامين العام.. تقبل خالص تقديري

د. ناجي صبري وزير الشؤون الخارجية لجمهورية العراق

أمن المخبرين في العراق وعائلاتهم واحد من شروط أي قرار دولي في عودة المفتشين

لندن- ايلاف، الأربعاء 18 سبتمبر 2002: قالت مصادر معلومات في الادارة الاميركية ومنها المكتب الصحافي في البيت الأبيض في تصريحات الى "إيلاف" عبر الهاتف من لندن الى واشنطن ان واحدا من الشروط التي سيتضمنها أي قرار منتظر لمجلس الامن الدولي في شأن المفتشين الدوليين هو ضمان تسفير مخبرين كثيرين مع عائلاتهم وهم من جنسيات مختلفة الى خارج العراق.

ولا احد كان يعرف ان الامم المتحدة او الولايات المتحدة جندت اعدادا كبيرة من الناس في داخل العراق لاعطاء معلومات حسب ما يعرفون عن التجهيزات التي يقوم بها الحكم العراقي لادامة قوته العسكرية.

ومن المطالب التي ستتقدم بها واشنطن الى الامم المتحدة في وقت قريب اذا ما قرر مجلس الامن استصدار قرار في شأن التفتيش الدولي هو العمل في البدء على حماية اولئك المخبرين وهم بالمئات مع عائلاتهم ونقلهم الى اماكن آمنة في الاقليم.

وتقول مصادر تحدثت الى "إيلاف" انه هنالك ما لايقل عن 700 موقع يجب التفتيش فيها وكلها مؤسسات تشمل مدارس ومساجد ودوائر حكومية وعامة وعلينا البحث في فيها " والعراقيون كانوا اصروا بموقفهم في عدم الدخول اليها كونها تعني سيادة البلاد.

واذا ذاك، فان مهلة من ستين يوما ستكون مقررة امام فرق التفتيش لتقديم كافة تقاريرها حول قدرة العراق في انتاج اسلحة الدمار الشامل، وقالت المصادر الاميركية لـ "إيلاف" انها مهلة غير كافية.

وفرق التفتيش الدولي حسب المعلومات التي عند "إيلاف" ستبحث في اكثر من 700 موقع عراقي يعتقد ان العراق مارس فيها انجاز وانتاج اسلحة الدمار الشامل منذ طرده للمفتشين الدوليين في العام 1998.